مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: جدلية المواطنة وتعدد الولاءات وبناء الدولة الحالة العراقية انموذجا
اسم الكاتب: أ.م.د. طلال حامد خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1322
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 02:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

مجلة
العلوم القانونية والسياسية

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى

عـــدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

﴿السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة﴾

25- 26 أيـار 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق (1740) لسنة 2012

مجلة

العلوم القانونية والسياسية

Journal of Juridical and Political Science

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى – بعقوبة

تقاطع القدس

هاتف خليوي : 7727782999 (964+)

E-mail :jjps@law.uodiyala.edu.iq
E-mail :lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq
Mob: (+964) 7727782999

إن جميع ما ورد في هذه المجلة من أبحاث فقهية وآراء سياسية وتعليقات وقرارات قضائية وخلاصاتها، هي من عمل وجهة نظر أصحابها ويتحملون وحدهم مسؤوليتها، ولا تتحمل هيئة التحرير أو كلية القانون والعلوم السياسية أية مسؤولية في هذا الإطار.

جميع الحقوق محفوظة

كلمة العـــدد ..

بسم الله الرحمن الرحيم

و أفضل الصلاة و أتم التسليم .. على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ..

تواجه المواطنة في العديد من البلدان ومنها العراق تحديات كبيرة وفي مختلف الاصعدة، القانونية والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتكنولوجية. إذ ساهمت هذه التحديات مجتمعة أو منفردة في اضعاف أو تغييب هذه الر ابطة ذات الابعاد القانونية والسياسية والاجتماعية.

و انطلاقاً من ذلك جاءت فكرة إقامة مؤتمر كلية القانون والعلوم السياسية العلمي الدولي الر ابع الموسوم: (السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة). لكي يحقق اهدافه الموضوعة من خلال محاوره المتمثلة بالجو انب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، يسعد هيأة تحرير مجلة العلوم القانونية والسياسية التابعة لكلية القانون والعلوم السياسية أن تنثر بذور نتاجات وبحوث هذا المؤتمر القيم بين ربوع قرائها، سائلين الله تبارك وتعالى أن يكون بذي فائدة لطلبة العلم والمعرفة.

هيأة التحرير

هيـــأة التحريـــــر

ت	الاسم	جهة الانتساب	الصفة
1	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	رئيس تحرير المجلة
2	م. حيدر عبد الرزاق حميد	كلية القانون والعلوم السياسية - العراق	مدير تحرير المجلة
3	أ.د. محمد أمين الميداني	المركز العربي للتربية على القانون الدولي وحقوق الإنسان – ستراسبورغ – فرنسا	عضو هيأة التحرير
4	أ.د. رشيد حمد العنزي	كلية الحقوق – جامعة الكويت - الكويت	عضو هيأة التحرير
5	أ.د. مصطفى أحمد أبو الخير	كلية القانون – جامعة عمر المختار – البيضاء – ليبيا	عضو هيأة التحرير
6	أ.د. محمد نصر الدين عبدالرحمن	كلية القانون – جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية	عضو هيأة التحرير
7	أ.د. هادي شلوف	جامعة سراييفو الدولية – البوسنة والهرسك	عضو هيأة التحرير
8	أ.د. نور الهلال محمد دحلان	كلية غزالي شافعي العليا الحكومية – جامعة اوتارا الماليزية – ماليزيا	عضو هيأة التحرير
9	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
10	أ.م.د. طلال حامد خليل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
11	أ.م.د. رائـــــد صالـــح علي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
12	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
13	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
14	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير

مدقق اللغة الإنكليزية
م.د. ميساء رضا جواد

مدقق اللغة العربية
أ.م.د. بشرى عبد المهدي إبراهيم

التنضيد والإخراج الفني
م.م. حسين علي حسين

قواعد النشر

مجلة العلوم القانونية والسياسية مجلة علمية متخصصة نصف سنوية محكمة تقبل البحوث الرصينة والدراسات والتعليق على الأحكام القضائية وملخصات الرسائل والأطاريح الجامعية التي تمّت مناقشتها وإجازتها والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها سواء المقدمة باللغة العربية أو باللغة الانكليزية في مجال تخصصها (العلوم القانونية والسياسية) وذلك على وفق القواعد والتعليمات الآتية :

1- التعهد من الباحث بأن البحث أو الدراسة أصليان لم يسبق نشرهما، وغير مقدمين للنشر في مجلة أخرى وغير مستلين من الإنترنت كلياً أو جزئياً.
2- مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي {ملخص البحث باللغة العربية، المقدمة، المتن (المباحث – المطالب – الفروع)، الخاتمة واستنتاجات، الهوامش، المصادر والمراجع، ملخص البحث باللغة الإنكليزية}.
3- ألا يكون البحث أو الدراسة جزء من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه للباحث أو جزءاً من كتاب سبق له نشره ما عدا البحوث المستلة من الرسائل والأطاريح المقدمة من المشرف والباحث معاً.
4- تقدم البحوث مطبوعة من أربع نسخ مع قرص ليزري CD مع خلاصة للمادة العلمية على (100) كلمة باللغة العربية، و (150) كلمة للمادة العلمية باللغة الإنكليزية، على أن يتم ترجمة الملخص إلى اللغة الإنكليزية من قبل مترجم المجلة ويستحصل مقابل الترجمة مبلغ (10,000) عشرة آلاف دينار عراقي.
5- يتم تصديق البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية من قبل مكتب ترجمة معتمد يتعهد بالسلامة اللغوية للبحث.
6- يقدم البحث مطبوعاً على وفق أحجام ونوع الحروف للبحوث المكتوبة باللغة العربية : نوع الخط Traditional Arabic غامق Bold، حجم 22 للعناوين الرئيسية وحجم 20 للعناوين الفرعية وحجم 18 للمتن وحجم 16

للهوامش مع ترك مسافة 2.5 سم من كل جهة من الصفحة، أما البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية فتكون : نوع الخط **Times New Roman**، حجم الخط 22 لعنوان البحث وحجم 20 للعناوين الرئيسية وحجم 18 للعناوين الفرعية وحجم 16 للمتن مع ترك مسافة 2,5 سم من كل جهة من الصفحة، وتكون المسافة بين السطور واحد سنتيمتر.

7- توضع أرقام الهوامش بين قوسين في متن الصفحة، وتجمع الهوامش بتسلسل مستمر في نهاية البحث غير مربوطة إلكترونياً بأرقام الهوامش في متن البحث.

8- لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (20) صفحة وتستوفى أجور النشر من صاحبها بواقع 40 ألف دينار إذا كان مدرساً أو مدرساً مساعداً، و 60 ألف دينار إذا كان أستاذاً مساعداً و75 ألف دينار إذا كان أستاذاً، وما زاد عن (20) صفحة يُستوفى مبلغ(2.500) ألفان وخمسمائة دينار عن كل صفحة إضافية، ويستوفي مبلغ (6.000) ستة آلاف دينار عن نسخة الاستلال الواحدة. أما أجور نشر البحث أو الدراسة من خارج العراق فهي 100 مائة دولار أمريكي.

9- لا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

10- يرفق مع البحث أو الدراسة موجزاً بالسيرة العلمية للباحث (نبذة تعريفية) مع بريده الإلكتروني.

11- لا تعاد أصول البحوث والدراسات الواردة إلى المجلة إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ويكون حق النشر ملكاً للمجلة إذ لا يجوز إعادة نشرها في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد موافقة خطية (إذن كتابي) من رئيس التحرير.

12- يمنح كل باحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه بالإضافة إلى نسخة مستلة عن بحثه.

13- الآراء الواردة في البحوث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

14- تعتمد المجلة الصيغة العالمية (**APA**) عند تنسيق وترتيب المصادر.

الاشتراكات بالمجلة

❖ مبلغ الاشتراك بالمجلة للنسخة الواحدة (30,000) دينارعراقي
داخل العراق و (50) دولارأمريكي خارج العراق.

❖ ثمن النسخة الواحدة من المجلة (30,000) دينارعراقي.

❖ ثمن النسخة الواحدة من الاستلال (6,000) دينار عراقي.

تعبر الآراء التي ترد في المجلة عن وجهة نظر أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

المراسلات

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ديالى – بعقوبة – تقاطع القدس

الأستاذ الدكتور

خليفة إبراهيم عودة التميمي

رئيس التحرير

البريد الإلكتروني

E-mail : jjps@law.uodiyala.edu.iq
lawjur.uodiyala@gmail.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (1740) لسنة 2012

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة العلوم القانونية والسياسية

عدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

المنعقد للفترة من 25 – 26 أيــار 2022

الموسوم

﴿ السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة ﴾

رئيس المؤتمر العلمي

أ.د. خليفة إبراهيم عودة

اللجنة العلمية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.د. عبدالرزاق طلال جاسم	رئيساً	العراق
أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	عضواً	مصر العربية
أ.د. رضا عبد السلام	عضواً	مصر العربية
أ.د. بلال محمود عثمان	عضواً	لبنان
أ.د. وسام حسين غياض	عضواً	لبنان
أ.م.د. محمد العكيلي	عضواً	مركز النهرين للدراسات - العراق
أ.م.د. احمد فاضل حسين	عضواً	العراق
أ.م.د. بلاسم عدنان عبدالله	عضواً	العراق
أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل	عضواً	العراق
أ.م.د. طلال حامد خليل	عضواً	العراق
أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	عضواً	العراق
أ.م.د. رائد صالح علي	عضواً	العراق
أ.م.د. بكر عباس علي	عضواً	العراق
أ.م.د. منتصر كريم علوان	عضواً	العراق
أ.م.د. رغد عبد الأمير مظلوم	عضواً	العراق
أ.م.د. أيمن عبد عون	عضواً	العراق
أ.م. عبدالباسط عبدالرحيم عباس	عضواً	العراق
م.د. محمد كاظم هاشم	عضواً	العراق
م.د. يسرى احمد فاضل	عضواً	العراق

اللجنة التحضيرية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. حيدر نجيب احمد	رئيساً	العراق
م.د. حسام عبداللطيف محي	عضواً	العراق
م.د. إسماعيل ذياب خليل	عضواً	العراق
م.د. باسم غناوي علوان	عضواً	العراق
م. صفاء حسن نصيف	عضواً	العراق
م. ايمن مظهر بدر	عضواً	العراق
م. م. آيات مظفر نوري	عضواً	مركز النهرين للدراسات - العراق
مدير حسابات اقدم انتصار غضبان	عضواً	العراق
محاسب أقدم رائد عبد طعان	عضواً	العراق
لجنة الاستقبال والتشريفات		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. علي عبدالحسين علوان	رئيساً	العراق
م.د. ايلاف نوفل احمد	عضواً	العراق
م. محمد حامد محمود	عضواً	العراق
م. نجاح إبراهيم سبع	عضواً	العراق
م.م. صخر احمد نصيف	عضواً	العراق
م.م زهراء عبد المنعم عبد الله	عضواً	العراق
سكرتارية المؤتمر		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
م.د. خالد محمد علي	رئيساً	العراق
م.م. شهد شاكر محمود	عضواً	العراق
معاون رئيس مدربين علي هاشم مجيد	عضواً	العراق
رئيس ملاحظين فنيين محمد حميد مراد	عضواً	العراق
م. قانوني دعاء عبد الكريم مراد	عضواً	العراق

عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع - 2022			
ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الأمن القيمي والسلم المجتمعي	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	1- 35
2	المواطنة الفعالة بين الدستور والواقع: التجربة المصرية لدستور مصر 2014 أنموذجا	أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	37- 56
3	المواطنة الرقمية دراسة في المفهوم والابعاد	أ. د. أمل هندي كاطع	57-78
4	العدالة التوزيعية ودورها في بناء المواطنة الصالحة و إنفاذ القوانين المالية	أ.د. احمد خلف حسين الدخيل	79-107
5	التشريعات الاجتماعية والأمن الانساني في العراق	أ.د. سلام عبد علي العبادي م.د. فلاح حسن عبد مانع	109- 141
6	المواطنة العراقية: دراسة في مفهومها وكيفية توظيفها	أ.د. حمدية صالح الجبوري د. عبد الكريم جعفر الكشفي	143-161
7	التربية على المواطنة الرقمية	ا.د. هانيا محمد علي فقيه	163-176
8	الفكر الاسلامي و أثره في التنشئة الحضارية السليمة دراسة مقاصدية	أ.د. عباس علي حميد أ.م.د. بكر عباس علي حسين	177-202
9	معوقات بناء المواطنة الصالحة	أ.م.د بتول حسين علوان	203-222
10	الصياغة التشريعية لديباجة دستور جمهورية العراق 2005 ودورها في تحقيق المواطنة الصالحة	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	223-247
11	المواطنة البيئية العالمية: مقاربة اجتماعية-سياسية لمواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	249-268
12	جدلية المواطنة وتعدد الولاءات وبناء الدولة الحالة العراقية انموذجا	أ.م.د. طلال حامد خليل	269-293
13	المواطنة والمشاركة السياسية: مقاربة تفسيرية للعلاقة بين المواطنة وتطبيق الصالح العام	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم أ.م.د. ايمن عبد عون نزال	295-323
14	الحقوق السياسية لمكتسب الجنسية العراقية و اثرها في تعزيز المواطنة	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	325-342
15	المنظمات الدولية وتعزيز ثقافة المواطنة دراسة في دور منظمة اليونسكو	أ.م.د رائد صالح علي	343-372

16	الأسس الدولية للمواطنة في ظل القانون الدولي الخاص	أ.م.د. رغد عبد الامير مظلوم	395-373
17	دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز مفهوم المواطنة	أ.م. عبد الباسط عبد الرحيم م.د. باسم غناوي علوان	433-397
18	بناء الهوية الوطنية في عراق ما بعد 2003	ا.م.د سامي احمد كلاوي	470-435
19	دور الامم المتحدة في تحقيق المصالحة	أ.م.د. حلا احمد محمد الدوري	516-471
20	السياسة التشريعية للاعتراض على القرارات الإدارية و أثرها في استقرار وتعزيز مبدأ المواطنة الصالحة: دراسة تحليلية استدلالية في إطار التشريعات الإدارية والضريبية العر اقية النافذة	أ.م.د. حيدر نجيب احمد المفتي	563-517
21	هُوية المواطنة الثقافية في ظل البيئة الرقمية	أ.م.د جعفر حسن جاسم الطائي	586-565
22	الموازنة بين حقوق المواطن وواجباته في إطار مفهوم المواطنة	أ.م.د. نذير ثابت محمد علي	605-587
23	أهمية القو انين والتشريعات الخاصة بالطو ائف الدينية في تحقيق المواطنة الصالحة بعد عام 2003	أ.م.د. حسين قاسم محمد	641-607
24	حكم الطلبات الحادثة في الدعوى القضائية – دراسة مقارنة في قانون المر افعات المدنية-	م.د. حسام عبد اللطيف محي م.م مصطفى تركي حومد	683-643
25	الحق في الاختلاف بوصفه قيمة من قيم المواطنة الصالحة	م.د. محمد كاظم هاشم م.م. هيبة عبدالمجيد السعيدغربي	712-685
26	دور المو اثيق الدولية في تعزيز مبدأ المواطنة	م.د. اسماعيل ذياب خليل	738-713
27	الحماية الدستورية لحق المواطنة في التشريع الجنائي	م.د. اسعد كاظم وحيش م.م. علي شبرم علوان	769 -739
28	الجامعات العر اقية ودورها في تعزيز المواطنة بعد عام 2003م	م.د. منتصر حسين جواد م.د. همام عبد الكاظم ربيح	790-771
29	دور الدولة ومؤسساتها في تنمية روح المواطنة – العراق انموذجاً	م.د. زينة عبد الامير عبد الحسين	811-791
30	دور القاضي في إعمال الشرط الفاسخ والرقابة عليه خلال جائحة كورونا	م.د. خالد محمد علي	833-813

31	التعويض التلقائي عن الحوادث الطبية ودورها في بناء المواطنة	م. حمودي بكر حمودي	866-835
32	المساعدة القضائية لغير المواطنين في العلاقات الخاصة الدولية في ظل القانون العراقي	م.م. عدنان يونس مخيبر م. فادية محمد اسماعيل	888-867
33	حقوق المواطنة في الدستور دراسة مقارنة بين العراق والجزائر	م.م. محمد صالح عبد الحي م.م. صباح مولدي باسط	909-889
34	اليات تفعيل الديمقراطية التعاونية لبناء المواطنة الصالحة في العراق	م.م. علي عباس عبيد	927-911
35	دور السياسة التشريعية في تعزيز الحقوق والحريات و انعكاسه على المواطنة الصالحة	م.م. اسراء محمد كاظم	953-929
36	المواطنة ودورها في حماية حقوق الإنسان	م.م. مؤيد مجيد حميد	971-955
37	المواطنة ومعوقات تحقيق عدالة النوع الاجتماعي (المرأة العراقية إنموذجاً)	م.م. ايمان حمود سليمان	990-973
38	الاستثمار في الشركات الراعية	م.م. عبد الرحمن ابراهيم علي ال غصيبه	1015 - 991

جدلية المواطنة وتعدد الولاءات وبناء الدولة
الحالة العراقية انموذجا

The dialectic of citizenship, multiple loyalties, and nation-building The Iraqi case is a model

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الولاء، بناء الدولة، العراق.

Keywords: Citizenship, loyalty, nation building, Iraq.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2022.S.4.12

أ.م.د. طلال حامد خليل

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Assistant Prof. Dr. Talal Hameed Khalil
University of Diyala - College of Law and Political Science
talal@law.uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

يسعى البحث لتوضيح اسباب تعدد الولاءات في المجتمع العراقي واثرها في مشروع المواطنة الذي لم يستقم في كل مراحل الدولة العراقية الحديثة، تلك الولاءات التي اذابت الوطن في بودقة الفاعل الديني والعرقي والمكاني التي تم تمجيدها على حساب الوطن الذي تم تقزيمه، اذ ان مفهوم المواطنة يتأثر بكل التطورات سواء السياسية أم المجتمعية وتعدد مكانة الهويات الفرعية، ولاتصاله اتصالا مباشرا بعلاقة الفرد بالدولة بوصفه رابطة اجتماعية وقانونية بين الافراد ومجتمعهم السياسي، لذا فالمواطنة مرتكزٌ اساسي في وحدة الوطن واستقراره وما تعكسه في المساواة والحرية شريطة ان تستقيم معادلتها في العلاقة بين الفرد الذي يقدم ولائه الوطني على الولاءات الفرعية – من دون انكارها –، وقيام الدولة بحمايته وفق ضوابط قانونية محددة لإدامة هذه العلاقة .

ولبيان ما تقدم سنقوم بتقسيم البحث الى مبحثين، في الاول سنلقي الضوء على مفهوم المواطنة وتطوراته وعلاقته ببناء الدولة، وفي المبحث الثاني سنكرس تحليلنا للأسباب التي ادت الى تعدد الولاءات في المجتمع العراقي واثرها في مشروع المواطنة، والسبل الناجعة لبناء مشروع مواطنة في ظل عراق حر ديمقراطي.

Abstract

The aim of the research is to explain the reasons for the multiplicity of loyalties in Iraqi society and their impact on the citizenship project which was not upright in all stages of the modern Iraqi state. Those loyalties that dissolved the homeland in the narrow path of the religious, ethnic and spatial actor that were glorified at the expense of the homeland which was dwarfed. The concept of citizenship is affected by all developments, whether political or societal, and the multiplicity of the status of sub-identities. Because of its direct connection with the individual's relationship with the state as a social and legal bond between individuals and their political community, hence citizenship is based on the unity and stability of the nation and what it reflects in equality and freedom, provided that its equation in the relationship is straightened between the individual who prioritizes his national loyalty over subsidiary loyalties - without denying them - and the state protecting him according to specific legal controls to maintain this relationship.

In order to show the impact of the multiplicity of loyalties and their arguments for building a citizenship project in Iraq, the research was divided into two sections In the first, we tried to show the implications of the concept of citizenship, its developments and its impact on building the state, and in the second topic, the analysis focused on the multiplicity of loyalties in Iraqi society

and its impact on the citizenship project, and the effective ways to build a citizenship project in the light of a free and democratic Iraq.

المقدمـــــة

Introduction

إنَّ العقد المؤسس للجماعة الوطنية بلور مفهوم المواطنة من حيث الحقوق والواجبات، اذ ان عمر مفهوم المواطنة يندرج مع معرفة المجتمعات ذلك العقد الذي نظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومن ذلك الحين والمفهوم يحظى باهتمام كبير لارتباطه ببناء الدولة واستقرارها ووحدتها واخذت صيرورته تطورات مع تطور النظم السياسية وانواعها، وبات يشغل حيزا في الدراسات القانونية والسياسية والاجتماعية ليحتل مرتكزا اساسيا في بناء الدولة.

أهمية البحث:

The Importance of the Study:

ما دام بناء المواطنة مقرونا ببناء الدولة والعكس صحيح وان المواطنة بأبعادها وشروطها تشكل احدى الازمات في العراق منذ قيام الدولة العراقية الحديثة لغاية اليوم، وغياب مشروعها القانوني والسياسي والاجتماعي العملي، اصبح من اللازم الوقوف على اهم التحديات التي تواجه هذا المشروع، وبعيدا عن تصنيف التحديات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فان جدلية تعدد الولاءات في المجتمع العراقي شكلت ولا تزال تشكل اهم تحدي تندرج تحته كل التحديات السابقة الذكر، فما هو السبيل لبناء مشروع مواطنة حقيقية يتم الافادة فيه من تعددية وتنوع المجتمع العراقي ليكون هذا التنوع عامل اثراء للمواطنة، وغني عن البيان ما لهذا البحث من اهمية في عراق اليوم الذي تتجاذبه ولاءات حزبية وقومية ودينية ومذهبية لتعيق تحققه.

فرضية البحث:

The Hypothesis of the Study:

إنَّ الفرضية التي يحاول البحث من خلال محاوره اثباتها تتلخص في (ان تعدد الولاءات وعدم قدرة الانظمة السياسية المتعاقبة على العراق شكل ازمة للأنظمة السياسية وللمجتمع معا، اذ ان هذه الانظمة افتقدت للمشروع الحقيقي للمواطنة وساد عدم المساواة وغياب الحقوق والحريات التي تعد شروطاً للمواطنة، فضلا عن تغليب الولاء الفرعي على الولاء الاكبر للوطن).

اشكالية البحث:

The Problem of the Study:

من المعلوم بان اغلب دول العالم هي من صنف الدول المتنوعة (*Heterogeneous*) ولكنها استطاعت ان تتبنى مشاريع مواطنة اسهمت في بناء وتطور الدول، بعكس الدول النامية والدول (الهشة) التي ظلت تعاني من عدم الاستقرار وتهديد لوحدتها الوطنية، اذ الاشكالية هي اشكالية بنية مجتمعية متنوعة غير قادرة على ان تندمج مجتمعيا ولأسباب وتحديات شتى، ونحاول في هذا البحث وانطلاقا من فرضيته الاجابة عن التساؤلات الآتية: –

ما المواطنة وما التطورات التاريخية التي عرفتها؟

لماذا فشلت مشاريع بناء المواطنة في العراق؟

ما الصلة بين بناء المواطنة وبناء الدولة ؟

كيف يمكن الافادة من التنوع العراقي في بناء المواطنة وتغليب مصلحة الدولة على المصالح الفئوية ؟

منهجية البحث:

The Methodology:

للإحاطة بمحاور البحث فقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، فضلا عن المنهج البنيوي الوظيفي.

هيكلية البحث:

The Structure of the Study:

تم تقسيم البحث على مبحثين، اذ في المبحث الاول ومن خلال مطلبين حاولنا بيان دلالات مفهوم المواطنة والتطورات التاريخية التي انضجته على يد المفكرين والكتاب، فضلا عن بيان العلاقة بين بناء الدولة وبناء المواطنة، وفي المبحث الثاني الذي تم تكريسه للحالة العراقية ومن خلال مطلبين تمت مناقشة التطورات السياسية التاريخية للعراق المعاصر وفشل بناء مشروع مواطنة حقيقية، فضلا عن الكيفية التي من الممكن ان نغلب فيها الولاء للوطن، وفي خاتمة البحث وضعنا بعض الاليات المهمة في تبني مشروع مواطنة حقيقية.

ومن الله العون والتوفيق

المبحث الاول

Section One

مفهوم المواطنة وبناء الدولة

The concept of citizenship and state building

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم المعاصرة في الفكر العربي، اذ ان شح او ضعف حركية الموضوع في عالمنا العربي لا تزال اقرب الى طروحات فكرية منه الى تأسيس (كيانية حقوقية) تمتلك اهدافاً محددة وواضحة وفقا لآليات معلومة، يطورها لتتحول من كونها مفهوماً الى حقيقة تستند الى تشريع حقيقي فاعل في اطار مؤسسات ترعى مشروع مواطنة متكامل يضمن لها عدم التجاوز والانتهاك. اذ ان مفهوم المواطنة مرتبط شديد الارتباط ببناء الدولة، وهذا ما مرت به كل الدول المتقدمة في عالمنا المعاصر، فقد مرت بعدة اطوار جسدتها انظمة الحكم وتطوراتها وصولا الى بناء دولة المواطنة.

وسنحاول في هذا المبحث بيان التطور التاريخي لمفهوم المواطنة ودوره في بناء الدولة.

المطلب الاول: تطور المواطنة ودلالات المفهوم:

The first requirement: the development of citizenship and the connotations of the concept:

إنَّ المواطنة بوصفها مشروعا تتحدد به الهوية الاجتماعية – السياسية قد مرت بتطورات على مدار قرون خلت، اذ عاشت في تناعم مع غيرها من المفاهيم تارة، وفي تنافس معها تارة اخرى، واخذت في سني عمرها الشكل الحاسم للهوية، وضاعت وطمست تحت نوع من الهويات الاخرى حتى غدت تتمايز عن كل اشكال الهويات مرة وتندرج تحت نوع اخر من الهوية مرات عديدة، فقد تعاطى الافراد بوصفهم الوظيفي الاجتماعي – السياسي مع انواع رئيسة للهوية شكلتها طبيعة الانظمة السياسية واسبغت عليها نوعاً من المواطنة – ولكون من الصعب في بحث محدود استعراضها جميعا وفقا لمراحلها الزمنية _ ولكن يمكن القول، بان النظام الاقطاعي الموصوف بالعلاقة الهرمية تجلت فيه رابطة التبعية وخضوع الفرد لسيده، وغلب شعور لدى الفرد يتحدد في تلك الطبيعة التبادلية (العلاقة – الخدمات) التي يقدمها لسيده، مقابل الحماية التي يوفرها السيد للفرد، وجاء النظام الملكي (الحكم المطلق) ليكون الافراد رعايا كل ما عليهم ان يقدموا هو الولاء لشخص الملك الذي يجسد الدولة في شخصه فكانت الطاعة المستسلمة سمة المواطنة الاعظم، وتطور الحال الى الانظمة الاخضاعية (الدكتاتورية، الشمولية، التوليتارية)، اذ كان صورة محرفة لحكم الشخص الواحد ومشابه له، فكانت مكانة الفرد فيها مستهلكة لحد الانحطاط خدمة لدعم الطاغية، وكانت المواطنة

تعبر عن ضرورة الانخراط لدعم الطاغية. وفي جميع هذه الانظمة السياسية وتطوراتها ظل الفرد مجرداً من الحقوق وشكل ذلك اجتزاءً فاضحاً للمواطنة التي تعبر عن حق وواجب.

ازاء ما تقدم كان الشعور بالمواطنة يتعاظم شيئا فشيئا عندما قرر الأفراد ان يقرنوا وجودهم بأمة، اذ بذلك هم يقرون وضعهم الشرعي كأعضاء في مجموعة حضارية او كيان، ينمو مع هذا الشعور ارتباط الفرد بهوية يتقدمها حب الامة والوعي لتقاليدها فتكون نوع من الاهلية للحديث عن المواطنة التي لا تعبر عن علاقة فرد بفرد اخر – كما في الانظمة الاقطاعية والشمولية –، ولا بمجموعة قومية، ولكن بالفكرة الاساسية للدولة بشكل اساس، فغدت المواطنة اشارة الى صيانة الحقوق التي تسبغها الدولة بالواجبات التي يقوم بها ويؤديها المواطن، فضلا عن استقلاليتهم وتساويهم في الاوضاع الشرعية، اذ ان حب الدولة والشعور بالولاء والانتماء لها هو الدافع الاساس للشعور بالمسؤولية وتأدية الواجبات. ويمكن القول بان الاستقلالية والمساواة في المشاركة المدنية في شؤون الدولة تضعان المواطنة بمعزل عن الاشكال الاقطاعية والملكية والاستبدادية للهوية الاجتماعية السياسية.[1]

إنَّ استعراض الأنظمة السياسية وتطورها لا يعني بان مفهوم المواطنة ومشروعها خاصة كان ينتقل بهذه البساطة، اذ المواطنة وتحققها ليس سهلا لا على المستوى النظري ولا على المستوى التطبيقي، واذا ما أردنا ان نخوض في التفسيرات التاريخية وإضاءاتها للموضوع فأننا سنصل الى ان بعض الباحثين ميز بين انماط مختلفة من المواطنة تطورت تاريخيا، ولعل من أشهر المؤلفات تأثيرا هو كتاب (المواطنية والطبقات الاجتماعية) لعالم الاجتماع البريطاني (توماس همفري مارشال 1893–1981)، الذي بين فيه بان المواطنة تتشكل في ثلاث صيغ، الأولى: المواطنة المدنية (المساواة امام القانون)، الثانية: السياسية (المشاركة السياسية التصويت والترشيح)، والثالثة: الاجتماعية (دولة الخدمات)[2] ويسوق بان المواطنة قد تطورت بهذا التسلسل من الدولة التسلطية الى دولة الرفاه، من المعنى النظري الى المفهوم الحقيقي العملي، من البحث عن الحقوق الى تقنينها. من تطور بناء الدولة الى الدولة – السلطة، الى الدولة – الحارسة، الى الدولة – التشاركية، الى الدولة – الامة واخيرا دولة الرفاه، وهذا التطور كان مقرونا بحقوق الافراد الذي يشعرهم بالانتماء.

وجاءت دراسة (بيتر رازنبيرغ) (المواطنة في العرف الغربي – من افلاطون الى ارسطو) لتبين بان هناك مرحلتين عرفها تاريخ المواطنة، الاولى: اتسمت بعيش مجتمعات عرفت بوعيها الاخلاقي وافكارها المتشابهة حول ما ينبغي ان يكون عليه سلوك الفرد الصالح وما هي العوامل التي طورته جيلاً من بعد جيل، أما الثانية: فهي تعبر عن التطور الذي صاحب الثورات الكبرى (الانكليزية 1688، الامريكية 1776،

الفرنسية 1789) والتي نقلت وعي المواطن من الفضيلة النخبوية الى المواطنة الوطنية التي تركزت على الولاء.[3]

واذا ما تعقبنا تطور المواطنة فأننا سنجد ان العبودية كانت مبررة في دولة المدينة اليونانية من اجل تحقيق حكم ذوي القدرات العقلية متخذةً بعدا فلسفيا انطلق من مقولة ارسطو (الانسان حيوان سياسي) ليقدم في كتابه (السياسة) تعريفا للمواطن بدلالة الوظيفة التي يؤديها وليس بدلالة المكان الذي يقيم فيه، لأن الاجانب يملكون حق الاقامة والعبيد، اذ ان ما يميز المواطن عنده عن غيره هو اسهامه في المشاركة السياسية واتخاذ القرارات التي تهم المدينة، مستثنيا من صفة المواطن تلك الشرائح الاجتماعية (الصناع، العبيد، النساء، الاجانب...)،[4] ولعل لأرسطو تبريرا لاستبعاد هذه الفئات من صفة المواطنة، فمعروف ان المجتمع في اثينا كان مجتمعا عبوديا، ولم تكن المرأة فيه تحتل مكانة بل كانت هامشية الدور واقل من الرجل. لذلك نراه يقول ((ان ما ابحث عنه هو المعنى المطلق للمواطن، مجردا من كل النقائص))[5]

وقد اعتمد ارسطو لتبريره هذا حجة طبيعية ايضا التي جعلت السيد سيدا والعبد عبدا (ان الطبيعة وحكمتها جعلت اجسام العبيد قوية صالحة للخدمة، واجسام الاحرار قويمة غير صالحة للأشغال، فمن حازوا في جسدهم من الجمال بمقدار ما حازت عليه الالهة حق لهم ان يستعبدوا من هم دونهم)[6]

إنَّ ما تقدم يوضح بان صفة المواطنة في العصر اليوناني ووفقا للرؤية الفكرية الارسطية تتمايز بشروط عرقية فهو مولود لاب وأم يونانيين، وجنسية محددة بالرجل دون المرأة، ومن الناحية الاجتماعية ان يكون المواطن حراً وليس عبداً، ولم يقف ارسطو عند تحديد المواطن بل وضع للدولة اذ ما ارادت ان تكون فاضلة واجب ضمان وصيانة الحقوق للمواطن (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والقانونية).وما يؤخذ على المواطنة عند ارسطو بانها كانت انتقائية ولا تتصف بالمساواة والحرية، وعلى الرغم من عقلانية فلسفة ارسطو، الا انها كانت ذات ابعاد عرقية وجنسية واجتماعية وانها كانت اقصائية. ولكننا لا نستطيع اغفال مقولة ارسطو التي فيها ملمح مهم من ملامح المواطنة ومفادها (يجب الا نعتبر ان المواطن ينتمي لنفسه فقط، بل يجب ان نعتبر كل مواطن ينتمي للدولة).

شهد العصر الروماني مرونة اكثر في المواطنة عنه في الحالة اليونانية، اذ اتاحت الامبراطورية الرومانية امكانية العبيد للتنعم بصفة المواطنة وخاصة من يقدم منهم خدمة جليلة للإمبراطورية، فالتمتع بالحقوق واستحداث المؤسسات التي تكفل حرية الفرد وتضمن حقوقه كانت علامة فارقة للتميز بين الروماني وغيره ممن هم في مرتبة ادنى او غير الحر او كان اجنبيا، وكان جوهر الاحساس بالمواطنة ان يكون الفرد في كنف حماية القانون الروماني مما يعكس اثرا على حياته الخاصة والعامة، خصوصا ان عملية تشكل المواطنة لدى

روما كانت بدلالة الحقوق والواجبات، تتحدد الواجبات بالخدمة العسكرية وتسديد الضرائب، وكفلت الحقوق السياسية والاقتصادية للمواطن.[7]

اما العصور الوسطى لاوربا فقد كانت المواطنة فيها شأنا ثانويا وبرزت ثلاثة اتجاهات في دراستها:[8]

1. تسامي المواطنة مع المكانة المسيحية وانتشارها.
2. العودة لفكرة ارسطو في المواطنة واحيائها.
3. إنَّ المواطنة كانت تعني مكانة مميزة في مدينة وليس في دولة.

ونستطيع القول وفقا لهذه الاتجاهات بان المواطنة وممارستها في العصور الوسطى عرفت شكلا هزيلا واستمرت على مسارين، الكنيسة المسيحية من ناحية، والحرية او شبه الحرية في المدن من ناحية اخرى. ولم تدرس العلاقة بين المسيحية والمواطنة وارتباطهما الا على يد المفكر (توما الاكويني 1226–1274) الذي احيا فكرة الدولة التي لا يكون فيها المواطن مستسلما خاضعا لأوامر الأمير، وانما مواطنا مشاركاً فعليا في شؤون الدولة وارتباطها بالمسيحية لان الاكويني عالما لاهوتيا، ليعزز فيما بعد تحرير المواطنة من خلال تحرير الدعوة لتحرير السلطة التي نادى بها المفكر (مارسيليوس البادوني 1290–1352)، وانجاز المواطنة من خلال تأكيده على الحرية المدنية.[9]

يميل اغلب الباحثين إلى اعتماد العصر الحديث ومع (جان جاك روسو) المثابة الحقيقية لمفهوم المواطنة، خصوصا مع كتابه (أصل التفاوت) الذي شكل نضجا في الوعي السياسي لروسو، ولتتخذ المواطنة مع طروحاته الفكرية ذلك البعد الانساني ليخرج المواطن من نتاجات الدولة الحديثة بوصفها تنظيما اجتماعيا قائما بعقلانية لينشد الحرية والمساواة، اي ان المواطنة ستتخذ ابعادا جديدة تتمثل في ذلك الارتباط بين ثالوث (الحرية، العقل، الواجب)، اذ اسس روسو لمفهوم مواطنة جديد من خلال تعرية ما لحق بالمجتمع نتيجة تمدنه ليكشف ما افسدته السياسة، وليقدمها – المواطنة – كابتداع جديد لمدنية جديدة.[10].فالمجتمع السياسي المتحضر المصطنع افرز الاستبداد والعبودية مما ادى الى فتح باب التفاوت على مصراعيه، وهنا يميز روسو بين نوعين من التفاوت، الأول: التفاوت الطبيعي مثل التفاوت بالجسم والقدرة العقلية، والثاني: تفاوت سياسي ناتج عن احتكار الامتيازات من طرف القلة على حساب الاكثرية، الامر الذي افسد المساواة وسادت العلاقات العدائية من خلال التسابق على هذه الامتيازات لتمنح المصلحة الخاصة الأولوية على حساب المصلحة العامة مما ساهم في انتهاك الحقوق وتبرير العبودية، وبالتالي لتصبح المواطنة حلما مفقودا، ويؤكد روسو ان عدم الكشف عن هذه الانحرافات ستفقد المواطنة ابعادها السياسية والانسانية.[11]

لقد حدد روسو المعنى الحقيقي للمواطنة في الإنسان المدني الجديد، أو لنقل المواطن الجديد، انه إنسان الالتزام بالقواعد والقوانين التي اتخذتها المدينة بوصفها عناصر أساسية لحياتها العامة، وهذا ما يكسبه مميزات أخلاقية وفكرية ووجدانية خاصة، انه إنسان الحق والواجب، الذي يستطيع أن يطوع شهوته ويهذبها، ليضع حدا لهمجية الأنانية وارتجالية المنفعة الشخصية، التي تجلب المفاسد الاجتماعية والرذائل السياسية، هذا المولود السياسي هو (الشخص المدني) الذي يحترم ما تقتضيه الحياة العامة من قوانين وما تستوجب من قواعد، تمكنه من الإدماج سياسيا وأخلاقيا في الجسم الاجتماعي، الرجل المتأدب اجتماعيا، الذي يستطيع التمييز بين فرديته ذات النزعة الأنانية، التي تحكمها المنفعة الشخصية، وبين النزعة الجماعية التي تحكمها المصلحة العامة. فإنسان المدينة، يعرف جيدا أين تتقاطع المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ليسبغ على نفسه صفة المواطنة الحقيقية. وخلاصة القول ان روسو من خلال العقد الاجتماعي، واصل التفاوت قدم شروط المواطنة التي تتحدد في الحرية والمساواة.

لقد تبلور مفهوم المواطنة وتطور مع تطور الدولة، ليأخذ بعدا قانونيا من خلال التشريعات القانونية لما يخص المواطن سواء من جهة الحقوق أم الواجبات، فضلا عن المساواة امام القانون وفي القانون، وقد اتضح البعد القانوني للمواطنة من خلال:-[12]

1. تكريس دولة الحق والقانون من خلال المساواة العادلة بين جميع مكونات المجتمع، وتمتع جميع الافراد بالحقوق وأدائهم للواجبات بشكل متساو.
2. تكريس المواطنة القانونية لدى الافراد وغرسها في شخصيتهم وتنشئتهم عليها.

هكذا تطور مفهوم المواطنة في عالمنا المعاصر لتأخذ تعاريف عديدة توضح دلالات مفهومها وفقا للمرحلة الزمنية التي اعطي بها التعريف، اذ عرفها جان جاك روسو بانها (تخلي المواطن عن بعض حرياته لصالح المجتمع، وكسب ما يوازي كل شيء يفقده وزيادة القوة لحفظ ما لديه)[13]، وعرفها (ديريك هيتر) بانها (منظومة من الحقوق والواجبات والتي تنطوي على العيش ضمن دولة مع الالتزام بأقصى حالات التماثل مع الثقافة العامة واشاعة مبدأ التسامح مع المختلف)[14]، ويبدو من تعريف (هيتر) بان المواطنة في الدولة الغربية الحديثة باتت تمثل خليطا من معرفة ومفاهيم ومهارات وقيم ونزعات ينبغي على المواطن ان يمتلكها بمثالية عالية، لذلك تم تعريف المواطنة بانها (رابطة اجتماعية وقانونية بين الافراد والمجتمع السياسي الذي يعيشون فيه تربط ربطا تفاعليا بين الحقوق والواجبات وتوفير الحماية من قبل المجتمع السياسي او الدولة)، فضلا عن تبني فكرة المواطنة بوصفها من المرتكزات الاساسية للدولة الديمقراطية).

وقد عرفها معجم لونغمان (الانكليزي) بأنها (تلك الحالة التي يعد فيها الفرد مواطنا لعيشه في دولة ينتمي لها ويخلص الولاء لها ليحظى بحمايتها ويتمتع بعضويتها سواء كان ذلك بحكم المولد أم بحكم الجنسية) ويلاحظ من هذا التعريف تشخيصه بان المواطنة حالة ترتقي ضمن شروط اركانها (الفرد – الدولة)، اذ على الفرد الاخلاص، وعلى الدولة توفير الحماية وكفالة الحقوق. ولكن يلبس هذا التعريف بعدم القدرة على التفريق بين المواطنة والوطنية، فالمواطنة مركبة من حقوق وواجبات، والوطنية الشعور بالواجب اتجاه الوطن بصرف النظر عن ما تقدمه الدولة من حقوق للأفراد.

ونستطيع القول بانه على الرغم من تعدد التعاريف المعطاة للمواطنة ولكنها تبقى مرتكزة على بعدين مهمين، الأول: المساواة، والثاني: الحرية، اذ المساواة في الحقوق والواجبات، والحرية في كل ما يحفظ نوع الفرد سياسيا وثقافيا ودينيا، وما يستتبع هذين البعدين من الاحساس والولاء للدولة، مما يعني بان المواطنة هي بحد ذاتها مرتكزا لبناء الدولة، وهذا ما سنناقشه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: بناء الدولة والمواطنة:

The second requirement: State building and citizenship:

هل يمكن بناء الدولة بمعزل عن بناء المواطنة ؟ اذ الدولة وفقا لتعبير العميد (دوجي) هي (عبارة عن جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة واخرى محكومة) وهناك اتفاق بين اكثر الكتاب والباحثين في الفكر السياسي والقانوني ان الدولة هي (مجموعة من الافراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة)[15]، ومن هذا التعريف يتضح بان العنصر البشري يشكل احد العناصر الاساسية للدولة فضلا عن الاقليم والحكومة، الا ان هذا العنصر – البشري – يجب ان يتوافر عنده الرغبة للعيش معا، تلك الرغبة الناشئة من عوامل مختلفة كالعرق والدين واللغة والثقافة والتشابه بالتقاليد والمصالح المشتركة، ولا يعني ذلك بان هذه العوامل ينبغي ان تكون متوافرة جميعا بل يكفي تحقق جزء منها.

إنَّ بناء الدولة (*State-Building*) يعرف على انه (عملية اقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة، وادائها لوظائفها بفاعلية)،[16] وان اساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق واداء الواجبات العامة، وطرح كل ما هو خاص جانبا، ويتبين من ذلك مدى المقاربة بين بناء الدولة ومفهوم المواطنة، وبهذا الشأن نرى ان (فرانسيس فوكوياما) يصف بناء الدولة بانه احد اهم قضايا العالم المعاصر، ويعرف بناء الدولة على انه (ايجاد مؤسسات حكومية جديدة وتقوية المؤسسات القائمة)[17].

إنَّ المبرر الموضوعي لوجود الدولة وبنائها في تحقيق المصلحة العامة التي تعبر عن طموح وآمال الجماعة السياسية المكونة للدولة والتي لا تنشأ الا من خلال الاعتراف والمشاركة ومرتكز الحريات، اذ الدولة هي المنتج للأنا الوطنية أو العقل الجمعي الكلي التي تنتج من خلال ديناميكية (حركية) التفاعلات العميقة لمكوناتها الاصلية، من مجتمع ونظام وإقليم وسلطة، لتكون المواطنة الرابط الموضوعي والقانوني الذي يشد المكونات واركان الدولة لتحقيق مصالح المنتمين لها[18]، ونستطيع القول بان رابط المواطنة كلما كان فعالا وحقيقيا ومتمرسا انتج جوهرا متطورا وفعالا ومتجذرا ما يعرف ببناء الدولة.

إنَّ عملية بناء الدولة تعد بانها تغلغل ايديولوجي للمجتمع لتمكين الانظمة من النمو والاستمرار، وبشكل خاص حين تكون الدولة قادرة على خلق اساس عام بالهوية الوطنية، وشعور الافراد بالانتماء للدولة وللنظام السياسي، على ان تتميز هذه الدولة بالآتي:- [19]

1. وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات لا تنافسها في ذلك أي سلطة أخرى.
2. نمو القدرة التنظيمية للدولة وتعاظم دور الاجهزة البيروقراطية في تنفيذ القواعد النظامية والقانونية لمختلف قطاعات المجتمع ونشاطاته.
3. وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفروقات الدينية والعرقية والاثنية واللغوية، ويؤكد قيمة المساواة لفتح مجال التكامل والاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع.

ومما تقدم ان دور الدولة لتتم عملية بنائها هو جمع شتات شعبها وعناصرها العرقية وانتماءاتها الدينية والمذهبية في نظام سياسي واحد وقوي. فضلا عن انه من اجل بناء الدولة لا بد من تعزيز مفهوم المواطنة وتخطي الفروقات الدينية وتعزيز الاندماج المجتمعي والوحدة الوطنية القائمة على التلاحم بين مختلف مكونات المجتمع والتي تعرف بالوحدة القافية والسياسية في اطار الدولة، والقبول بالآخر في اطار الهوية الوطنية والانتماء والولاء لها في ضوء القيم الوطنية المشتركة.

إنَّ عملية بناء الدولة تتصف بمجموعة خصائص هي:-[20]

1. انها عملية (*Process*) وليست مرحلة (*Stage*) بمعنى انها احداث التغيير الذي يعنى بمجموعة من التطورات والتغيرات في هيكل ووظائف البنى السياسية والتفاعلات والانماط السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها.
2. الحركية (*Dynamic*) بمعنى ان تكون حركية من طرف الهياكل السياسية دائمة ومستمرة، تكون هادفة لتطوير النظام السياسي وملائمته مع الظروف والتغيرات التي تحدث.

3. إنَّ بناء الدولة لا ينتج من فراغ، بل ضمن الاطار الحضاري والثقافي وان يكون منسجما مع القيم السائدة.

4. انها ليست عملية افتراضية، بل هي عملية حتمية يحددها الاطار المجتمعي داخليا وخارجيا.

إنَّ مؤسساتية الدولة ماديا في عملية بناء الدولة بوصفها جهازاً خاصاً لا يمكن ردها الى وظيفة الدولة في السيطرة –كما درج فهمها في الدول النامية – فحسب، بل يجب ان تبحث قبل كل شيء في رابطة مؤسسات الدولة مع المكونات الاجتماعية ومدى القدرة على استيعابها، تلك الرابطة التي تجعل الدولة لها القدرة على ضبط الحراك الاجتماعي بما يخدم الجميع، ففي كتابه (نظرية الدولة) يوضح (نيكولاس بولانتزاس) كيف استطاعت الدول الرأسمالية بناء دولتها من خلال الاستخدام النوعي لجهاز السلطة ذلك الجهاز الخاص ليعبر عن الدولة التمثيلية المعاصرة، والدولة الشعبية القومية ذات الطابع العام في اجهزتها السلطوية (القضاء، الجيش، الادارة، الشرطة.. الخ) لتكون معبرة عن استيعاب الكل ويشعر بأهميتها الكل، وهذا ما وحد مفهوم المواطنة لجميع مكوناتها ومدى التحامهم وخضوعهم لهذه الاجهزة ان عملية بناء الدولة يدل على انها عملية سياسية بالمقام الاول ينبغي معها توافر شروط منها ان يتوافر عقد اجتماعي وايجاد ثقافة سياسية جديدة في جانبها السياسي، ومنها ايجاد المرجعية الدستورية لعمليات التفاعل السياسي في جانبها القانوني، ومنها توظيف التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.[21]

المبحث الثاني

Section Two

مشروع المواطنة العراقية وبناء الدولة

Iraqi Citizenship and State Building Project

مما لا شك فيه بان العراق يعد من الدول المتنوعة دينيا وقوميا وعرقيا (*Heterogeneous*) والمهمة في السياسة الدولية، وذلك بسبب موقعه الجيوسياسي الذي كان من اهم الاسباب التي زادت من اهميته، اذ يمثل حلقة الوصل بين اسيا وافريقيا واوربا، فضلا عن كون موقعه في الجنوب الغربي لقارة اسيا جعله ممرا طبيعيا للهجرات بدءا من الجماعات السامية الاولى التي استوطنت وسط وشمال العراق واسست الدول الاولى في التاريخ مثل دولة أكد، وبابل، وآشور، وما جاء الاسلام حتى اصبح العراق وبعض من مدنه عواصم الدولة الاسلامية (الكوفة، بغداد، سامراء)، وتناوبت الجيوش والقبائل التي حكمت الشرق منه (ايران ودول اسيا الوسطى) للسيطرة عليه او المرور او الاستيطان به، وقد تعددت الاقوام المهاجرة ومن اصول واعراق مختلفة وبقائها محتفظة بخصائصها على الرغم من كثرت العواصف التي مر بها فقد ظل الطابع العام للدولة العراقية المتمثل في كونها دولة عربية – اسلامية[22]. ويرجع بعض الكتاب ذلك لأسباب من اهمها غلق طرق الهجرة نتيجة للصراع العثماني – الفارسي والزيادة الملحوظة للهجرات الجديدة القادمة من الجزيرة العربية وبلاد الشام، اذ أنَّ توطن البدو قد زاد من استقرار العنصر العربي الذي امتهن الرعي والزراعة.[23]

لقد مر العراق بتطورات سياسية مهمة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام **1921** وخضع لأنظمة سياسية متنوعة ايضا (الملكي، الجمهوري، الجمهوري الاتحادي الفيدرالي) وقد عانت كل هذه الانظمة من صعوبة بناء مشروع مواطنة عراقية، وهذا ما سنحاول استعراضه في هذا المبحث.

المطلب الاول: مشاريع المواطنة العراقية وتعدد الولاءات:

The first requirement: Iraqi citizenship projects and the multiplicity of loyalties:

من خلال بياننا لدلالات مفهوم المواطنة اصبح من اليسير الربط بين المواطنة والولاء للدولة وللنظام السياسي، ولعل من اكبر المشاريع التي لم ترَ النور من اجل بناء دولة القانون ودولة المواطنة في العراق، هو (مشروع المواطنة العراقية)، اذ ان طبيعة التنوع السائدة في المجتمع العراقي وتعدد اطيافه بدل ان تكون عامل اثراء ثقافي وحدوي، كانت عاملا معيقا لتلك المشاريع، وليس ذلك لتأصل الولاءات الفرعية في المجتمع العراقي فحسب، وانما عدم قدرة كل الانظمة السياسية المتعاقبة على ارساء مشروع وطني وربما عدم جديتها

في ذلك، اذ كانت تعاني من أزمات حقيقية منها ما يتصل بمشروع المواطنة وهي (أزمة الاندماج، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، وازمة التغلغل) وهذه الازمات كفيلة بعدم القدرة على بناء مشروع مواطنة حقيقي.

ففي كتابه (مجتمع اللادولة) يوضح (بيار كلاستر 1934–1977) دور السلطة السياسية في بناء هوية الدولة ومشروعها للمواطنة، ويقر بان المجتمعات البدائية التي لم تعرف نوعاً من أنواع السلطة ظلت مجتمعات فوضوية انفصالية، أما المجتمعات التي تجاوزت حالة الفوضى وتوصلت إلى نموذج في الانتظام الجماعي المعبر عنه بواسطة السلطة فقد تجاوزت الحالة الانفصالية ووصلت إلى وحدة مجتمعية تسود فيها المواطنة بمعناها القانوني والاجتماعي، فعملية بناء المجتمع الموحد وصيرورة هويته لم يكن أمامها خيار سوى خيار السلطة التي تهيمن وتسيطر على المجتمع. ويضع للسلطة وظيفتين لبناء الهوية الوطنية تتطابق مع نوعين من الطاقة[24]:–

الأولى: ويسميها (الطاقة الفاعلة) التي تنجم بشكل مشترك عن الجماعة لبلوغ أهداف منشودة.

الثانية: ويطلق عليها (الطاقة الحافظة) التي تبذلها الجماعة للمحافظة على ائتلافها واتساقها ووحدتها.

واذا ما تعقبنا تاريخ العراق السياسي منذ قيام الدولة العراقية الحديثة 1921، ونقدم له بسؤال مفاده (كيف ينظر المواطن العراقي لوطنه وطائفته ؟) وسنترك الاجابة الى ما بعد استعراض اهم المحطات السياسية في مشروع المواطنة العراقية.

مثل النظام السياسي الملكي أول مشاريع الهوية الوطنية وسعى لبناء نموذج الدولة / الأمة، ولكنه لم يستطع استكماله، بل أنه كان وجها لوجه مع أزمة الهوية العراقية لعدم تجانس مكونات الشعب العراقي، وكان كل مكون اجتماعي منغلق على نفسه بسبب السياسات التي مارستها الدولة العثمانية، إذ خضع الحضر إلى الشريعة الإسلامية، وكان أهل الريف غارقين في عادات وتقاليد وأعراف العصبية القبلية، فيما كان المثقفون متأثرين بالثقافة التركية، ولم يكن الوعي العروبي قد وصل لما وصل إليه في بلاد الشام، وهذا لا يعني بأن النظام الملكي لم يسعَ لتأسيس الهوية الوطنية، بل أن(الملك فيصل 1883–1933) الأول كان محملا بهموم نجاح مشروعه الدولة / الأمة، من خلال جمع التنوعات الثقافية وصهرها في كيان سياسي موحد وخلق أمة موحدة، وقد اعتمد لإنجاح مشروعه على آلتي خلق نظام تعليمي موحد وفرض التجنيد الإلزامي – ومما يلاحظ بان هاتين الآليتين ظلتا متلازمتين مع الأنظمة السياسية العراقية اللاحقة –. ولكن مشاريعه اصطدمت بالحالة المجتمعية العراقية التي أتسمت بالثبات، فما كان من الملك فيصل الأول إلا أن يعبر عن

أسفه لعدم اكتمال مشروعه بوثيقة سرية قال فيها (أقول وقلبي ملآن أسى، انه باعتقادي لا يوجد شعب عراقي بعد، بل توجد كتل بشرية خالية من أي فكرة وطنية)[25].

أطاحت ثورة تموز 1958 بالنظام الملكي وإعلان العراق نظاما جمهوريا، وكان (عبدالكريم قاسم 1914–1963) جادا في بناء هوية وطنية عراقية، إلا أنه اصطدم بصعود التيار القومي الذي تزعمه (عبدالسلام عارف) الذي طالب بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر) فتوجهت صياغة الهوية من هوية وطنية إلى هوية قومية، وبهذا الصدد كتب (تشارلز تريب) في مؤلفه (صفحات من تاريخ العراق) (إن الرجلين قاسم وعارف لم يكونا مختلفين شخصيا فحسب، بل إنهما وقعا في شرك مسألة الهوية العراقية التي ما زالت بلا جواب، فاختلفا حول ما إذا كان العراق دولة / أمة، أو جزءا إداريا من امة عربية اكبر حجما، وتم تقويض مشروع عبدالكريم قاسم هو الآخر لوضع جواب للمواطنة.

كان مجيء البعثيين للحكم في عام 1963 والانقلاب في العام 1968 منطلقا لغلبة الاتجاه القومي في رسم إجابة الهوية متجاوزا التنوع القومي العراقي، إذ ذابت الدولة في السلطة، وذابت السلطة في الحزب، وتم تذويب الحزب في شخص (صدام حسين1937–2006)، الذي اقترف ممارسات هددت الوحدة الوطنية، من خلال محاربة المكونات الاجتماعية مثل الكرد لبسط نفوذ الدولة المركزية، وترحيله لأكثر من مليون عراقي من الشيعة العرب والكرد الفيلية (الأكراد الشيعة) بدعوى أنهم من أصول غير عربية، وكان تأثير ذلك كبيرا وأدى لانفصال مكونات المجتمع عن الدولة، وانفصال الفرد عن المجتمع، رافق كل ذلك اختصار صدام العالم السياسي إلى دوائره العائلية الضيقة وتحولت الدولة / الحزب إلى الدولة / العائلة، الأمر الذي تبلورت معه الهوية العراقية وصياغتها بصورة عبادة الشخصية / الفرد فتحولت الهوية أخيرا إلى الدولة / الفرد. فحل الولاء للفرد محل الولاء للدولة[26]، وقد ذكرنا سابقا بان الانظمة الشمولية تجتزأ مفهومي الوطنية والمواطنة في مدى الولاء للسلطة المتمثلة في شخص، من دون ان يكون للحقوق والحريات مكانة متميزة في اقرار المواطنة.

كان للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق على أثر غزوه للكويت عام 1991، والحالة المعيشية التي ضاق بها العراقيون ذرعا، احد العوامل الرئيسة لأحياء الهويات الفرعية والتخلي عن الهوية الوطنية التي بدت ضائعة وعدم قدرتها على الوجود والاستمرار، فانسحبت وتركت الهويات الفرعية لتحل محلها. فضلا عن سعي السلطة في محاولة بناء الهوية بطرق قسرية من خلال تغيير الولاءات بالقوة ومحاربة كل المعتقدات والثقافات المحلية المتأصلة في ضمير المكونات الاجتماعية العراقية، وسياسات التهجير ألقسري

والتعريب وغيرها، هذه السياسات التي اختزلناها فيما سبق أدت إلى ضياع الهوية الوطنية العراقية وغياب مشروع المواطنة الحقيقي. وسببت أيضا باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003.

إن دور السلطة السياسية ومن خلال تبنيها لطرق الاستبداد والعنف سبيلا لإدارة التنوع العرقي والطائفي والديني يؤدي إلى تشويه الهوية وتشتتها، فضلا عن احيائه للولاءات الفرعية وتغليبها، ليغيب معها الاندماج المجتمعي، وهذا ما يؤكده فارس كمال نظمي بقوله (أن الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي تعرضت لكثير من التشويه جراء ممارسات السلطة السياسية لأنها لم تنبع من ذواتهم بشكل تلقائي بل تمت من خلال ما مارسته الدولة ونخبها المؤطرة بأيديولوجية اقصائية مارست عمليات الصهر والدمج ألقسري لجميع مكونات الشعب العراقي على اختلاف أطيافه العرقية والمذهبية والدينية، فان هشاشة هذه الهوية هو العامل الأساس وراء ديمومة العنف في الوضع السياسي والاجتماعي العراقي)[27]

إذا كانت السياسات السابقة لم تستطع الإجابة عن سؤال الهوية (من نحن)، فان ما حل بالعراق بعد عام 2003 كان له عميق الأثر في تفتيت مشروعها لبناء دولة قوية تمتلك كل مقومات القوة والتأثير إقليميا ودوليا، إذ عانت عملية بناء السلطة السياسية في العراق بعد 2003/4/9 من مشكلة جوهرية بإعلان الحاكم المدني (بول برايمر) عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق وفقا لمبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف لضمان تمثيلها والاعتراف بوجودها ليتأسس المجلس على قاعدة المحاصصة القومية والدينية والطائفية، إذ سببت بانقسام أبناء الشعب، وكان يمكن لمرحلة ما بعد سقوط النظام السياسي الشمولي السابق، من إصدار دستور جديد دائم لعام 2005، وإجراء انتخابات ديمقراطية برلمانية وتشكيل حكومة منتخبة أن يكون مدخلا حقيقيا مباشرا لإعادة بناء الدولة العراقية ونظامها السياسي بعيداً عن قاعدة المحاصصة وسلبياتها، ولكن واقع الحال كان خلاف ذلك، إذ استمر واتسع نطاق التأسيس على هذه القاعدة مما تسبب في تشويه هذا البناء، وتشكلت كل الحكومات العراقية بعد 2005 عليه من خلال توزيع مناصب الرئاسات الثلاث (الدولة، الحكومة، البرلمان) مما جعلها حكومة تقوم على حكم الأغلبية المتوافقة وأدى إلى ضعف الدولة وقوة الولاءات الفرعية وضاع مشروع الهوية في ظل الديمقراطية.[28]

فضلا عن إسهام المحاصصة بتكريس حالة التنوع وتأطيرها شرعيا، وبدأت مؤسسات الدولة تؤطر الانقسامات العرقية والدينية والطائفية، وقامت التعددية الحزبية على استغلال الولاءات الفرعية بوصفها أهم محرك للتعبئة الجماهيرية، وتحول بناء المواطنة إلى استراتيجية للكسب السياسي الحزبي، وبرزت في ظل ذلك الدولة / المكون، والدولة / الطائفة، والدولة / العشيرة، إذ أن ضعف الدولة وصراع المكونات جعل الفرد

يلجأ لهويته الفرعية ويتمسك بها.فأعاد المواطن العراقي ارتباطه بالقبيلة والطائفة والقومية ليحقق من خلالها الأمان حين عجزت الدولة عن ضمانته.

مما تقدم افتقدت مشاريع المواطنة في العراق الى اهم ركائزه (المساواة، الحقوق، الحريات) فكيف بات المواطن العراقي ينظر الى وطنه العراق ؟ السؤال الذي قدمناه انفا، نستطيع القول بعد هذا الاستعراض بان العراقي ينظر الى وطنه من خلال طائفته او عرقه او قوميته، بمعنى انه ينظر لما هو صالح لولائه الاصغر صالح لولائه الاكبر، ومشروع المواطنة يفترض ان تكون النظرة معكوسة اي ينظر العراقي الى ولائه الاصغر من خلال الولاء للوطن فما يصلح للعراق واستقراره صالح للطائفة.

ومن خلال تغليب الولاءات الفرعية على الولاء للوطن غاب مشروع المواطنة، وهنا يمكن ان نتحدث عن اشكاليتين، الاولى: لو تعرض اي عراقي لسؤال مفاده ما معنى المواطنة بالنسبة لك ؟ فسيجيبك من دون تردد انها تعني ان يعطيني الوطن ويجزل بعطائه، وعندما تسأله ما الذي تعطيه انت للوطن ؟ يعجز عن الاجابة، وهذا ناتج ايضا من تغليب الولاءات الفرعية التي انتجت مواطن يفكر بطريقة انانية، اي ان همه الاخذ وليس العطاء، في حين ان المواطنة تنافس في العطاء لا في الاخذ، وعند فهم المواطنة بهذه الصورة سيكون المواطن العراقي واعيا لحقوقه وحقوق غيره وواجبه وواجب غيره، والاشكالية الثانية التي سببت الانتماء للولاء الفرعي تقع على السلطة التي رفعت هذه الولاءات على حساب الولاء الاكبر، اذ السلطة يجب ان ترفع التمييز على اساس القبيلة والقومية والمذهب في بعد الحقوق واذا ما تمكنت السلطة رفع النظام فوق الانسان فأنها تجاوزت التمييز وستحقق المساواة وتعلي من شأن المواطنة والشعور بها. ففي العالم الغربي المتقدم هناك اولوية النظام على الانسان فليس هناك تعارض بين الانتماء للمذهب او القبيلة او الدين والانتماء للوطن، بل على العكس يمكن ان تكون هذه الولاءات عامل اثراء وطني وثقافي اذ ما رفع التمييز على اساسها.

المطلب الثاني: بناء الدولة العراقية وفض الجدلية بين المواطنة والولاءات المتعددة:

The second requirement: building the Iraqi state and resolving the controversy between citizenship and multiple loyalties:

إنَّ مادة المواطنة وبناء الدولة الموحدة القوية، يتطلب وجود شعب مؤمن بهدف مشترك واحد رغم تنوعه، وهي ما يعرف بالإرادة الوطنية التي ترجح كفة الوطن على باقي الانتماءات سواء القومية أم الدينية أم الطائفية، إذ يؤكد ذلك (روبرت ماكيفر وشارلز بيدج) بان الولاءات الفرعية قد تقوم في أحد أشكالها على فكرة الارتباط بأرض الآباء والأجداد وارض الإقامة الفعلية ما ينتج عن ذلك الإيثار الوطني على

القومي وتأكيد الإرادة من اجل الوطن، وتلك عاطفة إنسانية وإحساس وجداني رفيع يقوم على تهميش الأنانية الفرعية وإلغائها، فتقوى الروابط عوضاً عنها لتؤسس الهوية الجامعة في حدود الوطن أجمع[29]

إنَّ اقرارنا بالتنوع في المجتمع العراقي وصعوبة بناء دولة المواطنة، هو أزمة بناء اجتماعي لم يستطع الاندماج وتكوين شعب موحد بسبب السياسات التي سبق ذكرها.

لقد كانت المكونات الاجتماعية (عرب، أكراد، تركمان، شبك، سنة، شيعة، مسيحيون، وأقليات أخرى) معزولة عن بعضها البعض، مما حال دون أن تمتزج الثقافات المترشحة منها من إتمام مشروع المواطنة، وقد اكتفت كل الأنظمة السياسية بالتعامل مع هذه المكونات – كما سبق ذكره – بمنحى التعبير عن الذات، إذ تم صياغة الدولة بصيغة وطنية مشوهة، أو قومية مجتزأة، أو دينية مقتصرة، فكان تعبير المكونات عن ذاتها مرتبط بوطنية تتهم الآخر بعدم الوطنية، أو قومية ترغم الآخر على قبول القومية المسيطرة، أو دينية تكفر الآخر وتعلن البراءة منه.

لقد رسمت دوائر (الأنا والآخر) و(النحن والهم) وباتت سمة مميزة للبناء الاجتماعي العراقي، ولم تكن المكونات السبب الرئيس في رسم تلك الدوائر بقدر التراكمات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، داخلية وخارجية، أسهمت بدرجات متفاوتة في التعبير الذاتي وأثرت في بناء المواطنة العراقية، وشكلت تحديا خطيرا لها. إذ يقول حسن العلوي (إن قومية الدولة كانت مسئولة عن عدم نمو وتطور الوطنية العراقية على غرار الوطنية المصرية حيث يجتمع المختلفون في العنصر والدين على مشاعر الولاء للوطن المشترك)[30].

لقد سعت المكونات الاجتماعية العراقية لخلق العقل الجمعي الذي يشير حسب (غوستاف لوبون 1841–1931) إلى(الاستجابة اللاعقلانية لما تردده الجماعة)، والذي يعد من أهم معوقات بناء الهوية، إذ ذابت شخصية الفرد بشخصية الجماعة العرقية أو الدينية أو الطائفية أو العشائرية التي قد لا تتفق مع المكونات الأخرى وعقلها الجمعي، مما أنتج أنماطا سلوكية ترسم دوائر للفصل بين كل المكونات التي تخلق والحالة هذه قدسية الانتماء للمكون لما توفره من أمن وحرية وتكافل للفرد، وتنتفي لديه أهمية الهوية الوطنية. فضلا عن طبيعة العلاقة بين المكونات الاجتماعية العراقية التي غلب على علاقتها صفة الصراع تبعا للإخفاق الذي رافق عملية إدارة المكونات، واتسم هذا الصراع بحديته ولعل الصراع بين الهوية الكردية والهوية العراقية خير دليل على ذلك.

لقد غلب صراع الهويات الفرعية الهوية الوطنية، مما أدى إلى تصاعد الهويات الاثنية، حتى غدا التصور الأثني للهوية هو الغالب، فضلا عن الرابطة الاثنية القائمة على الدم وهي رابطة عصبية جاهلية تقوم على مبدأ (أنصر أخاك) وهو مبدأ خطير يثلم كثيرا من بناء المواطنة التي تقوم على مبدأ الأهداف والمصالح المشتركة لأبناء الوطن الواحد، فأصبح الولاء للمكون وعده القيمة العليا التي يسعى لها الفرد محل الولاء للدولة، والأخطر من ذلك كله ان هاجس الصراع الاثني في العراق دفع الاثنية الأضعف أو الأقل عددا إلى الاتكاء على الآخر سواء كان الآخر هذا من قوميتها خارج حدود الدولة، أم من غير أثنيتها مما يعد انتهاكا وتطاولا على الهوية الوطنية والمواطنة.[31]

ولكن هل يعني ما تقدم بالعجز والركون الى ما هو كائن، وما هو كائن لا يحقق الامن والاستقرار لأي مكون من مكونات الشعب العراقي، لنرجع مرة اخرى للحديث عن الارادة، فمتى توافرت الارادة التي تعني الوعي بخطأ مسار تغليب الولاءات الفرعية على الولاء للوطن في شكلها الحالي والسعي لتغييره، اذ جاء في القران الكريم قول الحق تبارك وتعالى (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما في انفسهم)، اذ ان هذه الارادة كفيلة بالتكاتف مع السلطة من اجل انجاز مشروع مواطنة حقيقي باتت الدول تعول عليه في بنائها وتطورها واستقرارها.

الخاتمـــــة

Conclusion

مما لا شك فيه بان مشاريع المواطنة العراقية لم تحقق النجاحات التي كان من المؤمل اعتمادها لانتاج مواطن يكون كل ولاؤه كله لوطنه، ومما لا شك فيه بان بناء الدولة في ظل جدلية تعدد الولاءات وبناء الدولة اصبحت اليوم تدور في حلقة مفرغة، الامر الذي يستوجب يناء الدولة والسؤال الذي ينبغي طرحه، كيف يمكن بناء مشروع مواطن حقيقي يغلب مصلحة الوطن والولاء له على حساب الولاءات الفرعية ؟

ولعل الاجابة عن هذا السؤال تنطلق من البناء السليم للدولة لصلته ببناء المواطنة – كما وضحنا – وبناء الدولة العراقية بوصفها اليوم من الدول (الهشة) للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التي تعيشها، يستتبع ضرورة القيام بالآتي: –

1. المساواة بوصفها من ركائز المواطنة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل مكونات الشعب العراقي وعدم الاكتراث بالانتماءات المذهبية والقومية والدينية.
2. المشاركة في ادارة شؤون الدولة واعتماد مبدأ الكفاءة وليس مبدأ الحزبية والمحسوبية والمنسوبية.

3. الاهتمام بالتعليم والتربية وجعلها مؤسسات تعنى بتنمية قيم الحرية والتسامح واحترام الآخر الشريك بالوطن وصيانة النظام العام وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.
4. عدالة التوزيع وشمول التنمية لكل ربوع الوطن وجميع شرائح المجتمع.
5. تحقيق المجتمع لذاته من خلال الاحزاب الوطنية غير الفئوية والعمل على تفعيل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بوصفها مؤسسات وسيطة يكون لها الدور الرقابي.
6. التوازن في العلاقات الدولية بما يخدم مصالح العراق ويعزز سيادته.
7. تجفيف منابع الارهاب بكل اشكاله وانواعه، والعمل على خلق منظومة استخبارية قادرة على استباق العمل الارهابي.
8. الاهتمام بالزراعة والصناعة والاستثمار لتقليل نسب البطالة والفقر والخروج من الاعتماد على الاقتصاد الريعي.
9. الاستفادة من التقدم العلمي في انظمة التواصل الاجتماعي والتأكيد على المحتوى الذي ينبذ العنف ويشيع التسامح والتعايش السلمي لمكونات المجتمع العراقي.
10. تعزيز مكانة المواطن العراقي داخليا وخارجيا بما يحفظ كرامته وحقوقه.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة آصف ناصر و مكرم خليل، بيروت، دار الساقي 2007 ص 14.

(2) للمزيد ينظر : ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2003 .

(3) ديريك هيتر، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(4) ارسطو طاليس، ترجمة احمد لطفي السيد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر (د.ت)، ص 182.

(5) المصدر نفسه، ص 183.

(6) عبد الرحمن مرحبا، من الفلسفة اليونانية الى الفلسفة الاسلامية، عويدات للنشر، بيروت 2007، ص 107، كذلك ينظر : اميل برهييه، تاريخ الفلسفة، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للنشر، بيروت 1987،ص 120.

(7) *T.H.Marshal . Citizenship And Social Class and other essays. Cambridge University press 1950 pp10-12.*

(8) ديريك هيتر، مصدر سبق ذكره، ص70.

(9) موريس بيشوب، تاريخ اوربا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد علي، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة 2005، ص 234.

(10) للمزيد ينظر : جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012 ص 35 .

(11) المصدر نفسه، ص 63، كذلك ينظر، جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012 .

(12) محمد عربي لادمي، المواطنة كخاصية مميزة للدولة العصرية، مجلة افاق علمية، المجلد 11 العدد3 لسنة 2019، ص 90.

(13) فيليب غرين، الديمقراطية، ترجمة محمود درويش، دار المأمون، بغداد 2007، ص58.

(14) ديريك هيتر، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(15) بطرس بطرس غالي، ومحمود خيري عيسى، المدخل الى علم السياسة، ط3، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 1966، ص 301.

(16) محمد لبوخ، عملية بناء الدولة –دراسة في المفهوم والغايات والمرتكزات، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10 العدد 1، مركز البحوث الاستشراقية، المغرب 2019، ص 147.

(17) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد الامام، ط 1، مكتبة العبيان للنشر، الرياض 2007، ص 35.

(18) أكبر عمر الجباري، دور المواطنة والديمقراطية لتقليل مخاطر الطائفية والدكتاتورية، مجلة الاكاديمية العربية، الدنمارك، العدد 23، 2019، ص10.

(19) محمد لبوخ، مصدر سبق ذكره، ص148 : كذلك ينظر :حيدر مطشر شناوة، الابعاد السياسية للتعددية الدينية – دراسة مقارنة بين الفكرين الغربي والاسلامي، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية 2021،ص218.

(20) أمين مشاقبة و المعتصم بالله علوي، الاصلاح السياسي والحكم الراشد – اطار نظري –، مطبعة السفير، عمان 2010،ص 47.

(21) نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2010،ص 46

(22) عبدالرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، ط1، مطبعة الفرقان، صيدا 1958، ص12 : كذلك ينظر : عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت 2008، ص 19.

(23) ستيفن هيملي لونكيرك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة التفيض الاهلية، بغداد ص ص 24–26.

(24) بيار كلاستر. مجتمع اللادولة. ترجمة محمد حسين دكروب. الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت. 1981. ص18.

(25) للمزيد ينظر حنا بطاطو، العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية – ، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الأول، طهران، منشورات فرصاد، 2005، ص 44.

(26) حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية، مجلة قضايا سياسية السنة 2016، العددان 45و46، ص 60.

(27) فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية، بيروت، دار ومكتبة البصائر 2010، ص33.

(28) علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق، بغداد، بحث منشور في دوار مؤتمر بيت الحكمة (بناء الدولة)2012،ص 119.

(29) روبرت ماكيفر وشارلز بيدج. المجتمع. ترجمة د. السيد محمد العزاوي وآخرون. مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة 1971. ص561.

(30) حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية من فيصل الأول إلى صدام حسين ، لندن، دار الزوراء 1993، ص10.

(31) حميد فاضل حسن، مصدر سبق ذكره، ص71.

المصـــــادر

References

I. ارسطو طاليس، ترجمة احمد لطفي السيد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر (د.ت)

II. افلاطون، الجمهورية، ترجمة حنا خباز، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2017

III. أكبر عمر الجباري، دور المواطنة والديمقراطية لتقليل مخاطر الطائفية والدكتاتورية، مجلة الاكاديمية العربية، الدنمارك، العدد 23، 2019

IV. اميل برهييه، تاريخ الفلسفة، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للنشر، بيروت 1987

V. أمين مشاقبة و المعتصم بالله علوي، الاصلاح السياسي والحكم الراشد – اطار نظري –، مطبعة السفير، عمان 2010

VI. بطرس بطرس غالي، و محمود خيري عيسى، المدخل الى علم السياسة، ط3، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 1966

VII. بيار كلاستر. مجتمع اللادولة. ترجمة محمد حسين دكروب. الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت. 1981

VIII. جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012

IX. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012

X. حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية من فيصل الأول إلى صدام حسين، لندن، دار الزوراء 1993

XI. حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية، مجلة قضايا سياسية السنة 2016، العددان 45و46

XII. حنا بطاطو، العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية –، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الأول، طهران، منشورات فرصاد، 2005

XIII. حيدر مطشر شناوة، الابعاد السياسية للتعددية الدينية –دراسة مقارنة بين الفكرين الغربي والاسلامي، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية 2021

XIV. ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة آصف ناصر و مكرم خليل، بيروت، دار الساقي 2007

XV. روبرت ماكيفر وشارلز بيدج. المجتمع. ترجمة د. السيد محمد العزاوي وآخرون. مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة 1971.

XVI. ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2003

XVII. ستيفن هيملي لونكيرك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة التفيض الاهلية، بغداد

XVIII. عبدالرحمن مرحبا، من الفلسفة اليونانية الى الفلسفة الاسلامية، عويدات للنشر، بيروت 2007

XIX. عبدالرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، ط1، مطبعة الفرقان، صيدا 1958

XX. عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت 2008

XXI. فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية، بيروت، دار ومكتبة البصائر 2010

XXII. فيليب غرين، الديمقراطية، ترجمة محمود درويش، دار المأمون، بغداد 2007

XXIII. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد الامام، ط 1، مكتبة العبيان للنشر، الرياض 2007

XXIV. محمد عربي لادمي، المواطنة كخاصية مميزة للدولة العصرية، مجلة افاق علمية، المجلد 11 العدد3 لسنة 2019

XXV. محمد لبوخ، عملية بناء الدولة –دراسة في المفهوم والغايات والمرتكزات، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10 العدد 1، مركز البحوث الاستشراقية، المغرب 2019

XXVI. موريس بيشوب، تاريخ اوربا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد علي، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة 2005

XXVII.نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2010

XXVIII. T.H.Marshal . Citizenship And Social Class and other essays. Cambridge University press 1950.

The Fourth International Scientific Conference - 2022			
Scientific Research			
No.	The Research Title	Name of the Research	Page
1	Value security and community peace	Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Prof Dr. Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni	1 – 35
2	Active citizenship between the constitution and reality: The Egyptian experience of the Egyptian Constitution 2014 as a model	Prof Dr. Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni	37-56
3	Digital citizenship: A study in concept and dimensions	Prof. Dr. Amal Hindi Gati'h	57-78
4	Distributive justice and its role in building good citizenship and enforcing financial laws	Prof. Dr. Ahmed Khalaf Hussein Al Dakheel	79-107
5	Social legislation and human security in Iraq	Assist. Prof Salam Abd Ali Al abadi Inst. Dr. Falah Hasan Abd Manah	109-141
6	Iraqi citizenship: a study of its concept and how to employ it	Prof. Dr.Hamdiya Salih Dalli Al Jubouri Inst. Dr. Abdul Kareem Ja'far Al Kashfi	143-161
7	Education for digital citizenship	Prof. Dr. Hania Mohamad Ali Fakih	163-176
8	Islamic thought and its impact on the sound civilizational upbringing, an intentional study	Prof. Dr. Abbas Ali Hameed Assistant Prof. Dr Baker Abass Ali	177-202
9	Obstacles to building good citizenship	Assist. Prof Dr. Batool Hussein Alwan	203-222
10	Legislative drafting of the preamble to the Constitution of the Republic of Iraq 2005 and its role in achieving good citizenship	Assistant Prof. Dr. Ahmed Fadhil Hussein	223-247
11	Global Environmental Citizenship: A Sociopolitical Approach to Confronting Climate Change and Environmental Pollution	Assist. Prof Dr. Shakir Abdul Kareem Fadhil	249-268
12	The dialectic of citizenship, multiple loyalties, and nation-building The Iraqi case is a mode	Assistant Prof. Dr. Talal Hameed Khalil	269-293
13	Citizenship and political participation: an interpretive approach to the relationship between citizenship and the implementation of the public good	Assist. Prof.Dr. Imad Mu'ayed Jasim Assist. Prof. Dr. Ayman Abd Own Nazal .	295-323
14	The political rights of the acquirer of Iraqi nationality and their impact on enhancing citizenship	Asst. prof. Dr. Balsam Adnan Abdullah	325-342
15	International organizations and the promotion of a culture of citizenship: A study on the role of UNESCO	Assistant Prof. Dr Raed Saleh Ali	343-372

16	*International foundation of citizenship Under Private international law*	*Asst. prof. Dr. Raghad Abdul Ameer Madhloom*	373-395
17	*The role of international conventions in promoting the concept of citizenship*	*Prof Assist. Abdul Bassit Abdul Raheem Abbas* *Inst. Dr . Basim Ghanawe Alwan*	397-433
18	*Structuring National Identity in post-2003 Iraq*	*Assis. Prof. Sami Ahmad Saleh*	435-470
19	*The role of the United Nations in achieving reconciliation*	*Asst. prof. Dr.* *Hala ahmad Mohamed aldorry*	471-516
20	*The legislative policy of objecting to administrative decisions and their impact on the stability and promotion of the principle of good citizenship: an analytical and inferential study within the framework of the effective Iraqi administrative and tax legislation*	*Assistant Prof. Dr.* *Hayder Najeeb Ahmed Al Mufti*	517-563
21	*The identity of cultural citizenship in light of the digital environment*	*Assistant Prof. Dr.* *Jaffar Hassan Jassem Al-Taie*	565-586
22	*Balance between the rights and duties of the citizen within the concept of citizenship*	*Assist. Prof. Dr. Natheer Thabit Mohammed Ali*	587-605
23	*The importance of laws and legislation for religious sects in achieving good citizenship after 2003*	*Assist. Prof. Dr.* *Hussein Qasim Mohammed*	607-641
24	*Judgment of incident requests in the lawsuit - A comparative study in the Civil Procedures Law-*	*Inst. Dr. Husam Abdulatlf* *Assist. Inst. Mustafa Turki Homid*	643-683
25	*The right to disagree as one of the values of good citizenship*	*Inst. Dr. Mohammed Kadhim Hashim* *Assist. Inst. Hayba Abdul majeed Al Sa'eed*	685-712
26	*The role of international conventions in promoting the principle of citizenship*	*Inst. Dr. Isma'el Thiyab Khalil*	713-738
27	*Constitutional protection of the right of citizenship in criminal legislatio*	*Inst. Dr. As'ad Kadhim Waheesh* *Inst. Assist. Ali Shabrem Alwan*	739-770
28	*Iraqi universities and their role in promoting citizenship after 2003*	*Inst. Dr. Muntaser Hussein Jawad* *Inst. Dr.Humam Abdul Kadhim Rabih*	771-790
29	*The role of the state and its institutions in developing the spirit of citizenship – Iraq as Model*	*Inst. Dr. Zinah Abdulameer Abdulhasan*	791- 811
30	*The judge's role in enforcing and controlling the reprehensible condition during the Corona pandemic*	*Inst. Dr. Khalid Mohammed Ali*	813-833
31	*Automatic compensation for medical accidents And its role in building citizenship*	*Inst, Hamodi Bakr Hamody*	835-866

32	*Legal assistance to non-citizens in international private relations under Iraqi law*	*Assist. Inst. Adnan Younis Mukhaiber* *Inst. Fadiya Mohammed Ismael*	867-888
33	*Citizenship rights in the constitution -A comparative study between Iraq and Algeria*	*Mohammed Saleh Abdul Hay* *Sabah Mawlidi Bassit*	889-909
34	*Mechanisms for activating cooperative democracy to build good citizenship in Iraq*	*Assist Inst.Ali Abbas Obaid*	911-927
35	*The role of legislative policy in promoting rights and freedoms and its reflection on good citizenship*	*Inst. Assist. Asra Mohammed Kazim*	929-953
36	*Citizenship and its role in protecting human rights*	*Assist. Inst. Muaeed Majeed Hameed*	955-971
37	*Citizenship and obstacles to achieving gender justice (Iraqi women as a model)*	*Assist. Inst. Eman Hamooud Sulman*	973-990
38	*Investing in corporate sponsors*	*Inst.Assist. Abdul Rahman Ibrahim Ali Al Ghasaiba*	991-1015

Issue Word ...

In the name of Allah the Gracious, the Merciful.

Citizenship in many countries, including Iraq, faces great challenges at various levels, legal, political, social, economic and technological. These challenges, collectively or individually, contributed to the weakening or absence of this association with legal, political and social dimensions. Based on that, the idea of holding the Fourth International Scientific Conference of the College of Law and Political Science came under the title: (Legislative Policy in Building Good Citizenship). In order to achieve its goals set through its axes of legal, political, social and economic aspects. In conclusion, the editorial board of the Journal of Legal and Political Sciences of the College of Law and Political Sciences is pleased to spread the seeds of the products and research of this valuable conference among its readers, asking God, the Blessed and Exalted, to be of use to students of science and knowledge.

Journal editorial board

Journal subscription amount per copy

(30,000) Iraqi Dinar in Iraq
and
(50) U.S. Dollar out of Iraq.
Price one copy of the Journal
(30,000) Iraqi Dinars.

Express opinions which are contained in the Journal's point of view and their owners, Do not necessarily reflect the opinion of the Editorial Board or the Faculty of Law and Political Science

Correspondences
College of Law and Political Science
Diyala University
Diyala – Ba'quba
The intersection of Al-Quds

Professor Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi.
Editor

E-mail : jjps@uodiyala.edu.iq
lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq

the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page. For the English language: the font type is "New Times Roman, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page.

7. The margins shall be combined sequentially at the end of the research and not connected electronically to the margins' number for the research body.

8. Number of the research or the study pages shall not be more than "20" pages. Publishing fees shall be as follows :

- If the researcher is an instructor or an assistant instructor then the fees shall be "40" thousand dinars.- 60 thousand dinars if the researcher is a professor or an assistant professor, - 75 thousand dinars if he/she is a professor. When the research exceed (20) Pages then (2,500), two thousand five hundred dinars, shall be paid for each additional page. An amount of (6.000), six thousand dinars, shall be paid for each plagiarized copy. While the fees of publishing of a abroad research or study is one hundred US dollars "100 $".

9.The Journal shall not bear the responsibility for paying the fees of sending the hard copy to the researcher.

10. A brief scientific biography for the researcher shall be attached with the research or the study (a background) with his/her e-mail address.

11. The original copies of researches or studies submitted to Journal shall not be returned to their owners, whether published or not and the copyright shall be of the journal property as it may not be re-published in other scientific journal, only upon a written consent by the editor.

12. Each researcher shall be given a copy of the issue number in which his/ her research is published.

13- Opinions expressed in researches and studies reflect the views of the authors itself and do not necessarily reflect the views of the journal.

Publication Rules

Journal of Juridical and Political Science, a scientific specialized semi-annual refereed journal, approves the original authentic researches and studies, comments on judicial decisions, summaries of masters' theses and dissertations discussed and validated. In addition, making scientific reports for symposia, conferences, displaying new books, within the area of its specialization (Juridical and Political Science), and reviewing them whether provided in Arabic or English languages in accordance with the following rules and regulations:

1.The researcher shall undertake that the submitted research or study is authentic, it has never been published before, never been published in any other journal, and free of plagiarism as well.

2. The researcher shall take in consideration the rules and principles of scientific research (abstract in Arabic, Introduction, body, conclusion or results, margins, sources and references, the abstract shall be in English).

3. The research or the study shall not be part of a master's thesis or doctoral dissertation for the researcher or part of the book which has already been published except for researches plagiarized from masters' theses or dissertations provided by both the supervisor and the researcher jointly.

4. Researches shall be printed in four copies of a laser disc CD with an abstract in Arabic which shall not be more than 100 words. The summary shall be translated into English language by the Journal licensed interpreter who shall obtain an amount of (10,000) ten thousand Iraqi dinars for each abstract.

5-The researches written in English or French languages shall be certified by legal offices of translation which shall be responsible for language safety.

6. Researches shall be printed according to specified sizes and types as follows:

For the Arabic language : the font type is "Traditional Arabic, Bold, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for

Editorial Board

No.	*Name*	*work place*	*Adjective*
1	***Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***The Editor–in–Chief***
2	***Lecturer Haider AbdulRazaq Hameed***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***The Editor***
3	***Prof Dr. Mohammed Amin Al maidani***	***The Arab Center for Education on International Law and Human Rights - Strasbourg - France***	***Member***
4	***Prof Dr. Rasheed Hamad Al Inzi***	***College of Law- Kuwait University- Kwuait***	***Member***
5	***Prof Dr. Mustafa Ahmed Abu Al Khair***	***College of Law-Omar Al Mukhtar University- Al Baydhaa- Lybia***	***Member***
6	***Prof Dr. Mohammed NassrAl Deen Abul Rahman***	***College of Law- Ain Shams University- Egypt.***	***Member***
7	***Prof Dr. Hadi Shaloof***	***International University of Sarajevo - Bosnia and Herzegovina***	***Member***
8	***Prof Dr. Nuarrual Hilal Md Dahlan***	***Ghazali Shafi'i State College - Malaysian University of Utara – Malaysia***	***Member***
9	***Assistant Prof. Dr. Emad M. Jassim***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
10	***Assistant Prof. Dr. Talal H. Khalil***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
11	***Assistant Prof. Dr. Balasim Adnan Abdullah***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
12	***Assistant Prof. Dr. Ahmed F. Hussein***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
13	***Assistant Prof. Dr. Shakir A. Fadhil***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
14	***Assistant Prof. Dr. Raad Saleh Ali***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***

Arabic language corrector
Assistant Prof. Dr. Bushra Abdul Mahdi Ibrahim.

English language checker
Inst Dr. Maysaa Ridha Jawad

Technical supervision: Assistant Lecturer Hussein Ali Hussein

ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

Journal of Juridical and Political Science

A Specialized Refereed Research Journal
Semi-annual
Issued by
College of Law and Political Science
Diyala University
Diyala / Iraq

Special Issue
The Fourth International Scientific Conference
Legislative policy in building good citizenship
25 – 26 May 2022

Archives Office (National Library) – Baghdad (1740) Year (2012).
ISO Bib ID (Iraq).